الإشمام
الظاهرة، ومفهوم المصطلح

د. أبو أوس إبراهيم الشمسان



يحس المتصل بالتراث اللغوي تداخلاً وغموضاً في مصطلح الإشمام، وقد يختلط بمصطلح آخر هو (الروم)، ولعل هذا راجع إلى تعدد مفهوماته، ووظائفه. وسوف أحاول في هذه الصفحات الاقتراب من هذه الظاهرة في بحث نظري يحاول الخلوص من جلة ما قاله علماء اللغة إلى فهم يقربه من الذهن، وليس من الميسور التعرف على هذه الظاهرة اللغوية تعرفاً علمياً دقيقاً؛ لأنها في بعض جوانبها ظاهرة صوتية لم تعد تسمع اليوم على نحو طبيعي في عربيتنا.

١ - الإشمام في اللغة:

جاء في كتاب (العين) للخليل ما يمكن أن نعده الأصل اللغوي الذي نشأ عنه مصطلح (الإشمام) بشكل عام وإن حدث بعد ذلك أن تعدد مفهوم (الإشمام)؛ للاتساع في هذا الأصل اللغوي.

قال الخليل: «الشم من قولك: شممت الشيء أشمّه، ومنه التشمّم كما تشممّ البهيمة إذا التمست رعياً. والمشَامة: المفاعلة من الشم، في قولك

شامت العدو يعني الدنو من العدو حتى يبروك وتراهم، والشمم: الدنو، اسم منه. تقول: شاممناهم وناوشناهم»[1]، ومنه: «أشممت فلانا الطيب. وتقول للوالي أشممني يدك، وهو أحسن من قولك: ناولني يدك أقبلها»[2].

ويخلص ابن فارس إلى المعنى اللغوي العام في قوله: «الشين والميم أصل واحد يدل على المقاربة والمداناة»[3].

٢ – الإشمام في الاصطلاح:

وهذا المعنى العام هو الذي انتقل عنه المصطلح في وقت متقدم فهذا الخليل نفسه يعرض لشرح (الإشمام) في العين – إن لم يكن من زيادة اللاحقين – قال الخليل: «والإشمام: أن تشم الحرف الساكن حرفاً[4]، كقولك في الضمة: هذا العمل، وتسكت، فتجد في فيك إشماما لـلاّم لم يبلغ أن يكون واوا، ولا تحريكا يعتدّ به، ولكن شمة من ضمة خفيفة، ويجوز ذلك في الكسر والفتح أيضا»[5].

والذي يمكن فهمه من هذا النص أن الإشمام حركة ضعيفة، وهي ما يطلق عليها النحويون مصطلح (الروم). ولعل هذا الفهم سبب من أسباب تداخل مصطلحي (الروم) و(الإشمام) عند النحويين.

فهذا ابن يعيش ينطلق في تعريفه (الإشمام) من إشمام الطيب، قال: «واشتقاق الإشمام من الشمّ كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة بأن هيّأت العضو للنطق به»[6].

وواضح أن الاختلاف بين التعريفين يتعدى الأصل اللغوي إلى المفهوم الاصطلاحي، فابن يعيش يتحدث عن الإشمام المقابل للرَّوم في ظاهرة الوقف.

٣ - الإشمام في الوقف:

يتحدث سيبويه في باب الوقف عن الوقف على الكلمات المنتهية بحركة الضم للإعراب أو البناء فيبين أنه يوقف عليها على أربعة أوجه:

الوجه الأول: الإشمام:

وهو ضم الشفتين إشارة إلى أن الحركة المحذوفة للوقف هي الضمة، قال سيبويه: «وإنما كان ذا في الرفع؛ لأن الضمة من الواو، فأنت تقدر أن تضع لسانك في أي موضع من الحروف شئت ثم تضمّ شفتيك؛ لأن ضمّك شفتيك كتحريكك بعض جسدك، وإشمامك في الرفع للرؤية وليس بصوت للأذن. ألا ترى أنك لو قلت هذا معن فأشممت كانت عند الأعمى بمنزلتها إذا لم تشمم»(٧).

ويعني سيبويه أن الواو، أو الضمة تمتازان بأن من ملامح نطقهما ضم الشفتين؛ ولذلك فإنه يمكن الاستفادة من هذا الملمح للإشارة والدلالة على الضمة المحذوفة صوتيا بضم الشفتين. وكأن الناطق بهذا لم يأت بالضمة ولكنه جاء بشيء من رائحة الضمة، وهذا من المجاز، لكنه يتخذ طريقه بعد ذلك إلى الاصطلاح. ومثال ذلك: «هذا خالدُ، وهذا فَرَجُ، وهو يجعلُ»(٨).

الوجه الثاني: السكون:

وذلك أن تقف على الكلمة بحذف الحركة، كما تقف عند المعرب إذا جزمته، أو المبني على السكون، ولا تضم له الشفتان(٩). ومثل له سيبويه في قوله: «وأما الذي أجري مجرى الإسكان والجزم فقولك: مخلدُ، وخالدُ، وهو يجعلُ»(١٠).

الوجه الثالث: الرَّوم:

وذلك «بأن تروم التحريك»، أي تريده(١١)، جاء في الصحاح: «رمت الشيء أرومه روما، إذا طلبته. وروم الحركة الذي ذكره سيبويه، هي حركة

مختلسة مختفاة لضرب من التخفيف»[١٢]. قال ابن يعيش: «وأما الروم فصوت ضعيف كأنك تروم الحركة ولا تتمها وتختلسها اختلاسا وذلك مما يدركه الأعمى والبصير؛ لأن فيه صوتا يكاد الحرف يكون به[١٣] متحركا»، ومثاله: «هذا عمرَ، وهذا أحمد؛ كأنه يريد رفع لسانه»[١٤].

الوجه الرابع: التضعيف:

وهو تشديد الحرف بأن يؤتى قبله بحرف مثله، وهذا يدل على أنه متحرك. ومثل له سيبويه في قوله: «وأمّا التضعيف فقولك: هذا خالدّ، وهو يجعلّ، وهذا فرجّ»[١٥].

ويعلّل سيبويه هذه الطرق بأن الذين يقفون بالسكون سووا بين ما سكونه مؤقت وما سكونه دائم. أما الذين أشموا فإنهم أرادوا الفرق بين السكون الدائم والمؤقت فأشموا إشارة إلى أن أصله التحريك، وأما الذين راموا الحركة فهم يؤكدون باختلاسهم الحركة أن الحرف الذي وقفوا عنده متحرك. وأما الذين يشددون الحرف فهم بالغوا في توكيد كونه متحركا في الأصل، فهم أتوا بحرف لا يكون بعده إلا حرف متحرك؛ لأنه لا يلتقي ساكنان[١٦].

ولأحوال الوقف علامات كتابية ذكرت في (الكتاب)[١٧].

والخلاصة، أن هناك فرقا بين الإشمام والروم، فالإشمام ضم الشفتين من غير صوت، أمّا الروم فهو اختلاس الحركة. قال القيسي: «لأن الروم يسمع ويرى... فالروم إتيانك في الوقف بحركة ضعيفة غير كاملة، يسمعها الأعمى، والإشمام إتيانك بضم شفتيك لا غير من غير صوت، ولا يفهمه الأعمى بحسه»[١٨]. ولذلك اقتصر الإشمام على الضم وتعدى الروم ذلك إلى كل الحركات[١٩].

على أننا نجد من لا يـذكر فرقا بين الإشمام والـروم مثل الأخفش الذي يقول: «وإذا وقفت على ﴿يَتَفَيَّؤُا﴾[٤٨ - النحل] قلت: (يتفيأ)، كما تقول بـالعين: (يتفيع)، جـزما، وإن شئت أشممتهـا الـرفع ورمته، كما تفعل ذلك في: هـذا جُحُرُ»(٢٠).

ويفهم من نص الأخفش هذا أن الظـاهرة صـوتية وليست مجرد ضم للشفتين لا صوت معه؛ بدليل قوله: «كما تفعل ذلك في: هذا جُحُرُ».

٤ – الإشمام حركة مسموعة؟

يلفت أبو حيان الانتباه إلى قضية مهمة وهي أن سيبويه على الرغم من وضوح تفـرقتـه بين الروم والإشمام، وتبين أن الأخير مظهـر حـركي ليس للصـوت فيـه نصيب، فإنـه لا يسلم من تـداخل مفهوم المصطلحين، وذلك حين يستخـدم (الإشمام) على نحو يوحي بأنه ظاهرة صوتية. قال أبو حيان: «وقال سيبويه في باب من أبواب الجزاء: وسمعنا من العرب من يشم الضم وظاهر هذا الكلام أن الإشمام في الموصول مسموع كما قال الداني»(٢١).

والقول الذي يشير إليه أبـو حيان هو قول سيبويـه عن جزم الفعل في جواب الاستفهام: «وقال الراجز:

مَتَى أَنَـــامُ لا يُـــؤَرِّقْني الكَـــرِي   لَيْـــلاً وَلا أَسْمَعُ أَجْـــرَاسَ المَطِي

كأنه قال: إن يكن مني نوم في غير هذه الحال لا يـؤرِّقْني الكري، كأنه لم يعدّ نومه في هذه الحال نوما.

وقد سمعنـا مـن العـرب من يُشِمّــه الـرفع، كأنــه يقـول: متـى أنـام غير مؤرق»(٢٢).

وواضح من استخدام سيبويه للإشمام هنا أنه يقصد به الحركة وليس مجرد إشارة بلا حركة وهذا الموضع ليس موضع وقف، بل هو انتقال من حالة إعرابية إلى أخرى، أي من الجزم إلى الرفع وتغير للمعنى نغيرا ذكره سيبويه في عبارته؛ فبعد أن كان الفعل مجزوماً؛ لأنه جواب استفهام صار مرفوعا، وصارت جملته في محل نصب حال.

ومعنى ذلك أننا أمام مفهومين للإشمام أحدهما كونه إشارة دالة على الضمة من دون صوت، وذلك في الوقف، حيث لا يستتبع هذا تغيرا في المعنى.

والثاني أنه حركة مختلسة كحركة الروم، وذلك في غير الوقف، أي في الموصول، وهو تحريك ساكن بعض التحريك.

٥ - إشمام الإدغام:

يقتضي الإدغام سكون الحرف الأول وتحريك مماثله الذي يليه، لذا قد يحتاج الأمر إلى التخلص من حركة الأول، وقد يشار إلى هذه الحركة. قال ابن الجزري: «اعلم أنه ورد النص عن أبي عمرو من رواية أصحاب اليزيدي عنه وعن شجاع أنه كان إذا أدغم الحرف الأول في مثله أو مقاربه وسواء سكن ما قبل الأول أو تحرك إذا كان مرفوعا أو مجرورا أشار إلى حركته»(٢٣).

وذكر ابن الجزري، بعد ذلك، اختلاف العلماء في تفسير هذه الإشارة، قال: «واختلف أئمتنا في المراد بهذه الإشارة. فحمله ابن مجاهد على الروم فقال: كان أبو عمرو يُشم الحرف الأول المدغم إعرابه في الرفع والخفض ولا يشم في النصب وهذا صريح في جعله إياه روما(٢٤) وتسمية الروم إشماما كما هو مذهب الكوفيين. وحمله أبو الفرج الشنبوذي على أنه الإشمام فقال: الإشارة إلى الرفع في المدغم مرئية لا مسموعة وإلى الخفض مضمرة في النفس غير مرئية ولا مسموعة. وهذا صريح في جعله إياه إشماما على مذهب البصريين. وحمله

الجمهور على الروم والإشمام جميعا، فقال أبو عمرو الداني: والإشارة عندنا تكون روماً وإشماماً. والروم آكد في البيان عن كيفية الحركة؛ لأنه يقرع السمع. غير أن الإدغام الصحيح والتشديد التامّ يمتنعان معه ويصحّان مع الإشمام؛ لأنه إعمال العضو وتهيئته من غير صوت خارج إلى اللفظ فلا يقرع السمع. ويمتنع في المخفوض لبعد العضو من مخرج الخفض فإن كان الحرف الأول منصوباً لم يشر إلى حركته لخفته»(٢٥).

ويمكن أن نفهم من هذا النص الآتي:

١) أن إضعاف الحركة في أول المدغمين يسمى روما؛ لأن الحركة مسموعة.

٢) أن إذهاب الحركة في أول المدغمين وضم الشفتين بلا صوت يسمى إشماماً.

ومعنى هذا أن الروم والإشمام في هذه الظاهرة استخدما بمفهومها في الوقف.

ويبين ابن أبي الربيع أن الإشمام فيه بيان للأصل قبل الإدغام، وهو بيان لا يصاحبه صوت فهو كالإشمام في الوقف. قال: «وأما الإشمام في قوله سبحانه: ﴿ مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾ [١١ - يوسف] فإن القراء كلهم أشموا الضمة؛ لأن الأصل: تأمنُنا برفع النون الأولى ثم لما أرادوا الإدغام سكنوا النون الثانية(٢٦)، فذهبت حركتها، فأشمّت النون الساكنة، وتضم عند النطق بالنون الساكنة شفتيك، وأما عند النطق بالنون الثانية ففتح خالص»(٢٧).

ولكن هذا الذي نجده عند ابن أبي الربيع مخالف لما نجده عند الأخفش قبله وذلك أن الإشمام في هذا الموضع هو حركة خفيفة أي روم للحركة وإن سماه إشماماً، قال الأخفش: «وقال: ﴿ أَتُحَاجُّونَنَا ﴾ [١٣٩ - البقرة] مثقلة؛ لأنهما حرفان مثلان، فأدغم أحدهما في الآخر، واحتمل الساكن قبلهما إذا كان من حروف اللين، وحروف اللين: الياء والواو والألف، إذا كنّ سواكن.

وقال بعضهم: (أتحاجوننا)، فلم يدغم، ولكن أخفى، فجعل حركة الأولى خفيفة، وهي متحركة في الوزن، وهي في لغة الذين يقولون: هذه مائة دّرهم، يشمون شيئاً من الرفع ولا يبينون، وذلك الإخفاء، وقد قرىء هذا الحرف على ذلك: ﴿ مَالَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾ [١١- يوسف]، بين الإدغام وبين الإظهار. ومثل ذلك: ﴿ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُوا بِهِ ﴾ [١٣- يوسف]، وأشباه هذا كثير، وإدغامه أحسن حتى يسكن الأول»[٢٨].

وقد يكون ما يذكره ابن أبي الربيع شيئاً مختلفاً عن الذي ورد عند الأخفش؛ فالظاهرة التي يذكرها الأخفش هي روم الحركة، أما عند الآخر فهي إشمام الحركة. والاختلاف هو في كون الأولى منطوقة وإن نطقاً خفيفاً والثانية غير منطوقة. وأن الأولى إخفاء للنون والثانية إدغام لها.

بقي أن نقول إن الإشمام يكتسب مفهومين مختلفين عندهما كما تبين من استخدامه في عبارتيهما، فالإشمام عند الأخفش ظاهرة مسموعة. بخلاف ذلك عند ابن أبي الربيع فهو ظاهرة غير مسموعة. والسبب هو عدم استقرار دلالة المصطلحات؛ فالأخفش وسيبويه قد يطلقان على الحركة المختلسة في غير الوقف مصطلح الكوفيين وهو (الإشمام). أما ابن أبي الربيع فهو يدل بالإشمام على ظاهرة غير صوتية في الوقف والإدغام أيضا، وهذا مصطلح البصريين.

والمتأمل في هذه النصوص يتملكه العجب، وهو أن هذه الظاهرة إنما هي ظاهرة متعلقة بالقراءة التي عمادها التلقي والمشافهة، فكيف يختلف العلماء في أمر هذا شأنه، فيذهب إلى أنها ظاهرة صوتية هي الروم، أو أنها إشمام كإشمام الوقف بلا صوت، أو أنها محتملة للظاهرتين. وواضح أن الزعم بأنها ظاهرة صوتية قد لا يؤيده النظام اللغوي، وقد بين هذا ابن الجزري في نصه. بل لعلي

أستطيع القول إن من الصعوبة على القارئ قراءة طبيعية أن يجمع بين إدارة شفتيه بلا صوت والإدغام، إلا أن يقف على الصوت الأول مهلة يدير فيها شفتيه ثم يخرج الصوت الثاني، فلا يخرج الصوتان خروج المدغمين في صوت مشدد يخرج دفعة واحدة، لكنهما يخرجان خروج صوتين ليس بينهما حركة فاصلة. وعلى صعوبة هذا الإجراء الذي ذكرته فإنّه يمكن المتدرب الحاذق أن يجمع بين تدوير شفتيه والإدغام من غير توقف.

٦ - الإشمام في المبني للمفعول:

واستخدم سيبويه (الإشمام) في موضع آخر ليدلّ على غير إشمام الوقف، ولكنّ صفته غير واضحة كلّ الوضوح، قال: «وبعض العرب يقول: خُيِف وبُيِع وقُيِل، فيُشِمّ إرادة أن يبين أنها فُعِل»(٢٩).

وعلى قول العرب هذا جاءت بعض القراءات القرآنية من ذلك: «قوله: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ﴾ [١١ - البقرة] قرأ علي بن حمزة الكسائي: (وَقِيلَ) و(وَغِيضَ) [هود ٤٤] و(بِجِاىٓءَ) [هود ٧٧ والعنكبوت ٣٣]، و(سِيٓئَتْ) [الملك ٢٧]، و(وَحِيلَ) [سبأ ٥٤]، (وَسِيقَ) [الزمر ٧١، ٧٣] (وَجِاىٓءَ) [الزمر ٦٩] و[الفجر ٢٣] يضم أول ذلك كله.

وكان نافع يضم من ذلك حرفين: (سيُء) و(سُيئت) ويكسر ما بقي.

وكان ابن عامر يضم أول: (سُيق)، و(سيُء) و(سُيئت) و(حُيل) ويكسر (غيض) و(وجآىء)، و(قيل) في كل القرآن.

هذه رواية ابن ذكوان بكسر القاف والغين والجيم.

وقال الحلواني، عن هشام بن عمار بإسناده عنه في كلهن مثل الكسائي.

وكان ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة يكسرون أوائل هذه الحروف كلها. وروى عبيد بن عقيل عن ابن كثير: (سيءَ) و(سُيئت) بالضم مثل نافع»[٣٠].

ولكن ما طبيعة هذا الإشمام؟

٧ - اضطراب مفهوم إشمام المبني للمفعول:

ولستاندري أهذا الإشمام أو الضم - على نحو ما عبر عنه عند ابن مجاهد - ظاهرة صوتية أم هو مثل إشمام الوقف. ومما يزيد الأمر غموضا أن هناك من يفهم من كلامه أنه ظاهرة غير صوتية، من هؤلاء ابن أبي زرعة عند بيانه حجج القراءات، قال: «قرأ الكسائي: ﴿وإذا قُيل لهم﴾ بالإشمام..... وقرأ الباقون جميع ذلك بالكسر، وحجتهم في ذلك أن الأصل في ذلك (قُول)، و(سُوِىء)، و(غُيض)، و(جُيىء)، فاستثقلت الضمة على فاء الفعل وبعدها واو مكسورة وياء مكسورة، فنقلت الكسرة منهما إلى فاء الفعل وقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها فقيل في ذلك: (قيل وحيل) وأخواتها.

وحجة الكسائي في ذلك أنه لما كان الأصل في كل ذلك (فُعل) بضم الفاء التي يدل ضمها على ترك تسمية الفاعل، أشار في أوائلهن إلى الضم لتبقى بذلك دلالة على معنى ما لم يسمَّ فاعله وأن القاف كانت مضمومة»[٣١].

وإن يكن ابن أبي زرعة غير صريح في تسويته بين إشمامي الوقف والمبني للمفعول فإن هناك من صرح بهذه التسوية، قال الرضي: «وقال بعضهم الإشمام ههنا كالإشمام حالة الوقف أعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسراً خالصاً وهذا خلاف المشهور عند الفريقين»[٣٢].

ومثل ذلك ما يذكره ابن أبي الربيع في قوله: «ومنهم من قال بعد النطق بفاء الكلمة: تضم شفتيك، وتجري مجرى إشمام الوقف»[٣٣].

بل إن من المقرئين من فعل ذلك، قال أبو حيان: «وكان أبو عمرو بن الطفيل المقرىء المجود يضم الحرف الموصول من غير أن يسمع إشمامه»(٣٤).

وبلغ الاضطراب مبلغه في توقيت ضم الشفتين فقد مر في القول الذي جاء به ابن أبي الربيع أن الضم يكون بعد نطق فاء الفعل، وهو يورد قولا آخر يرى الضم قبل نطق الفاء، قال: «ومن الناس من ذهب إلى أنك في (قيل) وما أشبهها تضم شفتيك قبل النطق بفاء الكلمة، ثم تنطق بفاء الكلمة بكسرة خالصة، ولا يدركه إلا من يبصرك»(٣٥).

وواضح من هذه الأقوال التي تسوي بين إشمامي الوقف والمبني للمفعول أنها تسعى إلى اطراد المصطلح.

وفي مقابل الذاهبين إلى التسوية بين الإشمام في الوقف والإشمام في بناء الفعل للمفعول نجد الذين يذهبون إلى أن الإشمام ظاهرة صوتية مسموعة. ويذكرنا هذا الخلاف بخلافهم الذي ذكره ابن الجزري في تفسير الإشارة إلى حركة المدغم. من هؤلاء ما أورد الرضي قال: «وقال بعضهم هو أن تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا أيضا غير مشهور»(٣٦).

ولما كانت هذه حركة مسموعة فإن هناك من يطلق عليها مصطلح (الروم) كالأخفش، فالإشمام عنده هو الروم ويكاد يستخدم اللفظين لدلالة واحدة، وهو ظاهرة صوتية، ويتبين هذا في قوله: «ومنهم من يروم الضم في (قيل) مثل رومهم الكسر في (رُدّ) لغة لبعض العرب أن يقولوا: (ردّ)، فيكسرون الراء ويجعلون عليها حركة الدال التي في موضع العين، وبعضهم لا يكسر الراء، ولكنه يشمها الكسر، كما يروم في (قيل) الضم. وقال الفرزدق:

وما حلّ من جهل حُبا حلمائنا ولا قائل المعروف فينا يعنّف

سمعناه ممن ينشده من العرب هكذا»(٣٧).

ومثل الأخفش الـزجاج أيضا يطلـق على هذه الظـاهرة مصطلح الـروم، قال الزجـاج: «والأصل في (قيل): قُوِل ولكن الكسرة نقلـت إلى القاف؛ لأن العين من الفعل في قـولك قـال نقلـت من حـركـة إلى سكـون، فيجب أن تلـزم هـذا السكـون في سائر تصرف الفعل. وبعضهم يـروم الضمة في قيل، وقـد يجوز في غير القرآن: قـد قول ذاك. وأفصح اللغات قيل وغيض، ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ ﴾ [٧٣ – الزمـر]، وإن شئت قلت: قُيِل، وغُيض، وسُيق تـروم في سائر أوائل ما لم يسم فاعله الضم في هذا الباب»[٣٨].

بل إنهم صرحوا بأن حق هذه الظاهرة المسموعة أن تسمى روما؛ لأن المسموع روم. قـال القيسي: «فإن وقعت الترجمة بـالإشمام في المتحرك، فهـو في الحقيقـة روم؛ لأنـه لا يسمـع [أي الإشمام] نحـو تـرجمتهم الإشمام في (سيئت، وقيل) وشبهه، هـذا إشمام يسمع، فهو كـالروم، وهـي ترجمة على مذهـب الكوفيين؛ لأنهم يترجمون عن الإشمام، الذي لا يسمع، بالـروم ويترجمون عن الروم، الذي يسمع، بالإشمام، الـذي لا يسمع»[٣٩]، وقـال المرادي: «ومعنى الإشمام هنـا شـوب الكسرة شيئـاً من صـوت الضمـة، ولهذا قيل: ينبغي أن يسمى رومـا. قلت: وقد عبر عنه بعض القراء بالروم»[٤٠].

وهذه – أيضا – محاولـة للمحافظـة على اطراد مصطلح (الإشمام)، فـاللفظ لفظ (الإشمام)؛ لكن المقصود هو (الروم).

ولكن سيبويه الذي هـو من أوائل المستخدمين للفظ (الإشمام) لا يسوّي بين الإشمامين: الإشمام في الوقـف والإشمام في المبني للمفعول؛ ذلك أنـه يستخدم هذا اللفظ استخداماً يوحي إليك بأنه ظاهـرة صوتية، قال: «وقد قال قوم: قد رد، فأمـالـوا الفـاء ليعلمـوا أن بعد الـراء كسرة قـد ذهبت، كما قـالـوا للمـرأة أغزُي. فأشموا الـزاي ليعلموا أن هذه الزاي أصلهـا الضم. وكذلك لم تدعُي.

ولم يضموا فتقلب اليـاء واوا فيلتبس بجمع القوم. ولم تكن لتضم والياء بعـدها لكراهة الضمة وبعدها الياء، إذ قدروا على أن يشموا الضم»(٤١)، وقال أيضا: «وأما تغزين ونحوها فالإشمام لازم لها ولنحوها؛ لأنه ليس في كلامهم أن تقلب الواو في يفعل ياءً في تفعل وأخواتها»(٤٢).

وما قبل الياء في قول سيبويه ليس ضمة خالصة بل شيء من الضم.

وقد يكون هـذا ما دعا بعضهم إلى الذهـاب إلى أن الإشمام في المبني للمفعول هو الإتيـان بضمة قبل اليـاء، قال الـرضي: «وقال بعضهم هـو أن تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا أيضًا غير مشهور عندهم»(٤٣).

وإن كـان سيبـويـه لا يسـوي بين الإشمامين إشمام الـوقف و إشمام المبني للمفعول فما طبيعة إشمام المبني للمفعول من ناحية صوتية؟

٨ – الوصف الصوتي لإشمام المبني للمفعول:

لعلنا نلتمس الإجابة في قـول سيبـويه نفسـه حين وصف هذه الظـاهرة بأنها إمالة (٤٤)، قال: «وأما من ضم بإشمام إذا قال فُعل فإنه يقول: قد بُعْنا وقد رُعْنَ وقـد زُدْت. وكذلك جميع هـذا يميل الفـاء ليعلم أن اليـاء قد حـذفت فيضم، وأمال كما ضموا وبعدها اليا؛ لأنه أبين لفُعل»(٤٥).

وبالإمالة عبر أيضا الفارسي في غير موضع، قـال: «حجة من قال؛ وإذا قيل لهم فأشم الضمة الكسرة وأمال بها نحوها...»(٤٦)، وقوله: «لأن هذا الإشمام والإمالة بالضمة نحو الكسرة إنما جاء...»(٤٧)، وقال: «فالقول أن هذه الحركة لما لم تكن ضمة ولا كسرة محضة ضعفت في الابتداء»(٤٨).

وإن يكن الإشمام إمـالة فهـو ظـاهرة صـوتية تعني تقريب صـوت من نطق صوت آخر بحيث ينتج صوت جامع لمميزات مشتركة من الصوتين أي: هو نوع

من المماثلة غير التامة بين الصوتين. ولذلك نجد أن (الإشمام) يكتسب هذا المفهوم عند القراء واللغويين، فاستخدم المصطلح عند ابن مجاهد(٤٩)، ليدل على ما يمكن أن يفهم من مطلق المماثلة بين صوتين مماثلة غير تامة، مثال ذلك قوله: «واختلفوا في قوله: الصراط في السين والصاد والزاي والإشمام»(٥٠)، وقال في موضع آخر: «إلا أن سليماً كان يقرأ في الصلاة بشبه الزاي، في هذه وحدها، ولم يكن يشم الصاد الزاي في القرآن كله غيرها»(٥١).

ونرى المقصود بـ(الإشمام) في قوله: «وروى عريان بن أبي سفيان، عن أبي عمرو: أنه كان يقرأ بين الصاد والزاي(٥٢) مثل حمزة»، وقوله: «غير أن حمزة كان يسمن الصاد، فيلفظ بها بين الصاد والزاي، ولا يضبطها الكتاب. وكان سليم يحكي ذلك في الساكنة والمتحركة، وكذلك إذا سكنت وأتت بعدها دال مثل: ﴿ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [النحل ٩]، و﴿ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ ﴾ [القصص ٢٣]، و﴿ يَصْدِفُونَ ﴾[الأنعام ٤٦]، و﴿ ٱلْمُصَيْطِرُونَ ﴾ [الطور ٣٧]، و﴿ بِمُصَيْطِرٍ ﴾[الغاشية]»(٥٣).

وابن مجاهد يسمي ذلك إمالة حين يقول محتجاً لهذه القراءة: «وأما إمالة الصاد إلى الزاي فلأن الصاد، وإن كانت من حروف الإطباق فهي مهموسة، والطاء مجهورة(٥٤)، فقلبت الصاد إلى حرف مجهور مثلها، مؤاخ للصاد بالصفير ليكون مجهوراً كالطاء. كذلك القول في ﴿قصد﴾ و﴿يصدر﴾ و﴿يصدفون﴾ من نحا بها نحو الزاي فلعلة الهمس والجهر»(٥٥). ومن اللغويين ابن جني قال: «ومنه تقريب الحرف من الحرف؛ نحو قولهم في نحو مصدر: مزدر، وفي التصدير: التزدير. . . . . فلما سكنت الصاد فضعفت به وجاورت الصاد - وهي مهموسة - الدال - وهي مجهورة - قربت منها بأن أشمت شيئاً من لفظ الزاي المقاربة للدال بالجهر»(٥٦).

ولعل هذا المفهوم للإشمام هو ما يقصده النحويون عند الكلام على المبني للمفعول. وهو يختلف عن إشمام الوقف بأنه مسموع. ومن أجل ذلك وصفه الداني بقوله: «وإنما هو إمالة الكسرة نحو الضمة قليلا»(٥٧)، وقال الرضي شيئًا قريباً من هذا: «وحقيقة هذا الإشمام أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا إذ هي تابعة لحركة ما قبلها، هذا هو مراد القراء والنحاة بالإشمام في هذا الموضع»(٥٨). ولذا فهو يختلف عن الإشمام في الوقف؛ «لأن الإشمام عندهم ههنا حركة بين حركتي الضم والكسر بعدها حرف بين الواو والياء»(٥٩).

وفرّق ابن أبي الربيع، بين نوعين من الإشمام أحدهما إشمام الوقف، والآخر إشمام حركة المبني للمفعول الأجوف. قال «وهذا الإشمام الذي في (قيل) وأخواته يظهر لي أنه ليس على حدّ الإشمام في الوقف؛ لأن الإشمام في الوقف هو أن تنطق بالسكون الخالص ثم تضم شفتيك إشعاراً بأنه كان مرفوعاً أو مضمومًا في الوصل. لا يدركه الأعمى؛ لأنه لا حظّ له في السمع، وإنما يدركه من يبصرك، ويرى إشارتك بشفتيك نحو الضم، والإشمام هنا إنما هو أن تنطق بحركة بين الكسرة والضمة فتصير المدة التي بعد حركة الفاء بين الياء والواو، ووقفت»(٦٠).

وعلى الرغم من أن الحركة الطويلة وهي (عين الأجوف) تصير حركة طويلة جامعة بين ملامح الضمة الطويلة والكسرة الطويلة، فإننا نجد من يبلغ به الوهم أن يظن أن الحركة المتغيرة إنما هي حركة قصيرة قبل الياء في الأجوف المبني للمفعول، قال المرادي: «ومعنى الإشمام هنا شوب الكسرة شيئًا من صوت الضمة، ولهذا قيل: ينبغي أن يسمى روما. قلت: وقد عبر عنه بعض القراء بالروم. فإن قلت: ما كيفية اللفظ بهذا الإشمام؟ قلت: ظاهر كلام كثير من

النحويين والقراء أنه يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة ممتزجة من حركتين: ضمة وكسرة على سبيل الشيوع. والأقرب ما حرره بعض المتأخرين. فقال: كيفية اللفظ أن يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إفرادا لا شيوعا، جزء الضمة مقدم وهو الأقل يليه جزء الكسرة وهو الكثر، ومن ثم تمحضت الياء»[٦١].

وسبب هذا الوهم الذي نجده في هذا النص مصادرة غير صحيحة تمسك بها علماء العربية القدماء وهي أن كل مد مسبوق بحركة من جنسه[٦٢]، ومن السهل أن نرى آثار ذلك حتى في أقوال الذين أحسنوا القول في الطبيعة الصوتية للإشمام في الأجوف مثل الرضي وابن أبي الربيع.

٩ - الإشمام في بناء المضعف:

وشبيه بهذه الظاهرة وهي بناء الأجوف للمفعول بناء المضعف أيضا؛ إذ إن من لغاته أيضا الإشمام، والنحويون يفرقون بين الإشمام في بناء الأجوف للمفعول وبناء المضعف، انطلاقاً من الأصل المتحول عنه، فهم يرون أن لغة الإشمام فرع عن اللغة العامة المشهورة فيهما، أما في الأجوف فيحدث ضم للشفتين يقرب نطق الكسرة من الضمة، أما مع المضعف فالمسألة معكوسة؛ ذلك أن حركة فاء المضعف الضم لذلك تقرب من نطق الكسرة. وقد ذكر ابن جني الظاهرتين على أنهما مختلفتان، قال: «وأما الكسرة المشوبة بالضمة فنحو: قُيل، وبُيع، وغُيض، وسُيق. وكما أن الحركة قبل هذه الياء مشوبة بالضمة، فالياء بعدها مشوبة بروائح الواو، على ما تقدم في الألف. أما الضمة المشوبة بالكسرة فنحو قولك في الإمالة: مررت بمذعور، وهذا ابن بور، نحوت بضمة العين والباء نحو كسرة الراء، فأشممتها شيئاً من الكسرة. وكما أن هذه الحركة قبل هذه الواو ليست ضمة محضة، ولا كسرة مرسلة، فكذلك الواو أيضا بعدها هي مشوبة بروائح الياء»[٦٣].

وقد علق النعيمي على أقوال ابن جني بعد أن أوردها قائلا: «وأما الكسرة المشوبة بالضمة والضمة المشوبة بالكسر فلا أرى بينهما من فرق واعتبر ذلك بنطق كلمة بيع وبور، بإتباع الباء في الكلمتين بصوت بين الكسرة والضمة أو بين الضمة والكسرة لا فرق»(٦٤).

ولعل ابن جني إنما يلفت الانتباه إلى الأصل قبل تغيره، فالأصل عندهم في المبني للمفعول هو الياء التي تكتسب شيئاً من ملامح الواو. أما في كلمة مثل (ابن بور) فالواو هي الأصل الذي تأثر بملمح من ملامح الياء وهو التقدم. فيمكن القول إن ثمة فرقا على المستوى اللغوي؛ لكن ليس من فرق على المستوى الصوتي. وعلى أي حال فهذه الحركة هي نتيجة تماثل غير تام بين ضمة وكسرة.

والحق أنه لا فرق بين الحركتين: حركة المبني للمفعول من الأجوف، وحركة المضعف، أما ذهاب بعض النحويين إلى أن إشمام الأجوف هو تحول ليائه إلى تلك الحركة فليس عليه دليل، لكنهم جعلوا البناء للمفعول بالياء أصلا. ولو أنهم نظروا إلى أن التحول منطلق من البنية العميقة وهي (فُعِل)، لرأوا أن المبني من المضعف هو كذلك.

ويمكن القول إن هذه الحركة قد تكون قصيرة - نحو حركة المضعف، وحركة الأجوف المبني للمفعول المسند لضمير رفع متحرك - أو طويلة نحو حركة الأجوف المبني للمفعول المسند لغير ضمير رفع متحرك.

وينطلق هذا الصوت بأن يتخذ جهاز النطق وضع النطق بالكسرة، لكن الشفتين تستديران كأن المنطوق ضمة. وهو صوت معروف في لغات عدة مثل الفرنسية والألمانية(٦٥).

١٠ - اتساع مفهوم مصطلح الإشمام:

وعلى الرغم من أن الإشمام استخدم للدلالة على ظواهر مختلفة فإن بعض العلماء القدماء يتحدثون عن الإشمام على أنه مصطلح واحد غير ملتفتين إلى اختلاف الظواهر ولا إلى المشكلات التفسيرية لمفهوم الإشمام تلك المشكلات التي نشأت من استخدام اللفظ بمعناه المعجمي كل مرة في سياقات تقتضي وجود مصطلح قار لا يتداخل مفهومه مع مفهومات أخرى؛ من أجل هذا نجد أن هناك غموضاً في الحديث عن الإشمام؛ لأن ذلك ينال الظواهر المختلفة، فهذا أبو حيان يحاول تأييد القول الذاهب إلى أن الإشمام في المبني للمفعول ظاهرة صوتية مستعيناً على مذهبه بما وجده عند سيبويه من تسمية لتحريك الساكن بعض التحريك إشماماً، قال: «وقال سيبويه في باب من أبواب الجزاء: وسمعنا من العرب من يشم الضم وظاهر هذا الكلام أن الإشمام في الموصول مسموع كما قال الداني»(٦٦). فابن حيان لم يتنبه إلى الفرق بين الظاهرتين، وإنما اهتم بإثبات أن الإشمام له حالتان: حالة غير مسموعة في الوقف وحالة مسموعة في الوصل.

وهذا مكيّ بن أبي طالب يحاول أن يفرّق بين الروم والإشمام؛ لكنه لا يكتفي في تفرقته بينهما معتمداً على مفهوم الإشمام في الوقف بل يعمم وصف الإشمام اعتماداً على الظواهر كلها دون تفرقة بينها وهذا من شأنه أن يوهم بأن الإشمام في المبني للمفعول هو الإشمام في الوقف. قال: «والفرق بين الروم والإشمام أن الأعمى يسمع الروم ولا يسمع الإشمام إذا كان في السواكن؛ لأن الروم حركة ضعيفة، والإشمام إنما هو ضم شفتيك بغير صوت، وبينهما فرق آخر وهو أن الروم يكون أواخر الكلم، والإشمام يكون في الأوائل والأواخر والأواسط، ألا ترى كيف يشم السين من (سيئت)، وهو أول، وتشم النون من (تأمنّا) وهي

وسط، وتشم الدال من (نعبد) وهي آخر، ولا يجوز الروم إلا في الأواخر والأواسط السواكن. وبينهما فرق آخر وهو أن الإشمام يكون في الساكن والمتحرك، لكنه يسمع في المتحرك نحو (سينت)؛ لأنه كالإمالة، والروم لا يكون إلا في الساكن على مذهب البصريين»[٦٧].

ولو تأمل مكي في الظواهر التي يعبر عنها بالإشمام بعض التأمل لوجد أن الذي يجمع بينها هو لفظ المصطلح لا دلالته وجوهره، فليس هناك علاقة بين الإشمام في الوقف، والإشمام في المبني للمفعول، ولذلك كان من الأولى إطلاق مصطلح آخر على أحدهما، لكن التعبير عن الأفكار قد ينطلق من لفظ لغوي عام الدلالة في كل مرة، ثم يصار إلى جعله مصطلحا، فأصبح هذا المصطلح من قبيل المشترك اللغوي، بل من قبيل (المشترك الاصطلاحي). وليس غريباً حدوث اشتراك في لفظ المصطلح، ولكن الغريب هو اختلاط مفاهيم هذا اللفظ الاصطلاحي المشترك على نحو ما حدث في مصطلح الإشمام. ولبيان هذه القضية بعض البيان أضرب مثالا على مصطلح نحوي لفظه مشترك وهو مصطلح (المفرد) فله استخدامات في أبواب نحوية مختلفة، لكنها استخدامات لا يجوز بعضها على بعض لاستقلال مفهوماتها، فالمفرد في باب النداء بمعنى المقابل للمضاف والشبيه بالمضاف، وفي باب المبتدأ والخبر هو في مقابل الجملة، وفي باب تمييز العدد هو في مقابل العدد المركب والمتعاطفين، وألفاظ العقود، وفي باب الجموع هو في مقابل المثنى والجمع.

وننتهي إلى أنه عند الكلام في الفرق بين الروم والإشمام نفرق بينهما مصطلحين من مصطلحات الوقف فقط. مع التنبيه إلى أن هناك إشمامين مختلفين أحدهما إشمام الوقف، والآخر إشمام المماثلة، وهو الذي نجده في المبني للمفعول، والمضعّف. وهذا التفريق الواضح بين الإشمامين قد سبق إلى

ذكره وبيانه ابن أبي الربيع ؛ لكن أحداً لم يتنبه إلى أهمية ما جاء به ، فهو يفرق بين نوعين من الإشمام أحدهما إشمام الوقف ، والآخر إشمام حركة المبني للمفعول الأجوف . قال : «وهذا الإشمام الذي في (قيل) وأخواته يظهر لي أنه ليس على حدّ الإشمام في الوقف ؛ لأن الإشمام في الوقف هو أن تنطق بالسكون الخالص ثم تضم شفتيك إشعارا بأنه كان مرفوعاً أو مضموماً في الوصل . لا يدركه الأعمى ؛ لأنه لا حظّ له في السمع ، وإنما يدركه من يبصرك ، ويرى إشارتك بشفتيك نحو الضم ، والإشمام هنا إنما هو أن تنطق بحركة بين الكسرة والضمة فتصير المدة التي بعد حركة الفاء بين الياء والواو ، ووقفت»[٦٨].

خاتمة:

١) لعله اتضح بجلاء أن الإشمام استخدم في التراث ليدل على أكثر من مفهوم، ونذكر أبرز هذه المفهومات :

أ ـ ضم الشفتين بلا صوت عند الوقف على مرفوع بالضمة أو مبني عليها . ويسمى (روماً) عند الكوفيين .

ب ـ ضم الشفتين بلا صوت عند نطق حرف حذفت ضمته للإدغام . ويسمى روماً عند الكوفيين .

ج ـ نطق ضمة مختلسة .

د ـ إمالة الكسرة نحو الضمة (قصيرة أو طويلة) ، في الأجوف المبني للمفعول .

هـ ـ إمالة الضمة نحو الكسرة في المضعف المبني للمفعول .

ويضـاف إلى هذا استخـدامـه للدلالـة على المماثلـة بشكل مطلق مثل مماثلـة الصاد الدال من حيث الجهر في كلمة (مصدر) .

٢) يمكن أن تضم بعض هـذه المفهـومـات إلى بعض، فـالإشمام في الـوقف، والإدغام شيء واحد عند من يذهب إلى أنه ضمّ للشفتين من دون صوت. أما نطق ضمة مختلسة فهذا مطابق لمصطلح (الروم) وهو المعنى الذي رأيناه عند الخليل، أما الإشمام في المبني للمفعول، والمضعـف وما شابه ذلك من ظواهـر وعبر عنه بالإمالـة فهو ضرب من المماثلة غير التامـة، وإن ظهر أن الإمالتين مختلفتان في البناء العمقي، فإنهما تصيران ظـاهرة صوتية واحدة، في البناء السطحي.

٣) إن مرد هـذا الاضطراب في استخـدام مصطلح الإشمام يعـود إلى الأسباب الآتية:

أ ـ تعاند مفهوم مصطلحي (الإشمام) و(الروم) عند البصرية والكوفية.

ب ـ الرغبة في طرد مفهوم مصطلح (الإشمام) أينما وجد.

ج ـ غيـاب التنبّه إلى اخـتـلاف الظواهـر اللغويـة التي أطلـق المصطلح عليها، فاكتسب مفهوماً هو خليط من هذه الظواهر.

د ـ الانطلاق في استخدام المصطلح وتفسير الظـواهر من فهم نظري غير مؤسس على خبرة في الأصوات اللغوية.

هـ ـ استخدام مصطلح (الإشمام) بمعنـاه المعجمي، وسيطرة هذا المعنى عليه، فلم يرقَ في بعض الأحيان إلى مستوى المصطلح القار.

٤) وعند تأمل أقـوال العلماء نجد أن بعضهـا ينطلق في وصفه من خبرة صوتية كقول ابن أبي الربيع، والرضي، وبعضها ينطلق من تصورات نظرية ناتجة من الرغبة في المحافظة على مفهوم واحد لمصطلح الإشمام.

الهوامش

١) أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي (وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر/ بغداد، ١٩٨٢م) ٦/ ٢٢٣-٢٢٤.

٢) السابق ٦/ ٢٢٤.

٣) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون (ط ٢، مصطفى البابي الحلبي/ القاهرة، ١٩٧٠م). ٣/ ١٧٥.

٤) هكذا في النص المطبوع ولعله خطأ مطبعي صحته: حركة.

٥) الخليل بن أحمد، العين ٦/ ٢٢٤.

٦) أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل (دار الطباعة المنيرية/ القاهرة، د.ت). ٦/ ٦٧.

٧) أبو بشر عمرو بن قنبر سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون (الهيئة المصرية العامة للكتاب/ القاهرة ١٩٧٥م). ٤/ ١٧١.

٨) السابق ٤/ ١٦٩. وليس هناك رمز في الرسم المألوف، ولكن اصطلح لتمثيل ذلك على وضع نقطة فوق الحرف الموقوف عليه بالإشمام.

٩) السابق ٤/ ١٦٧.

١٠) السابق ٤/ ١٦٩. ويدل عليه بوضع خاء صغيرة فوق الحرف.

١١) السابق ٤/ ١٦٨.

١٢) إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار (ط ٢، دار العلم للملايين/ بيروت، ١٩٧٩م). ٥/ ١٩٣٨.

١٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ٩/ ٦٧.

١٤) سيبويه، الكتاب، ٤/ ١٦٩. ويدل عليه بخط أمام الحرف.

١٥) السابق، الصفحة نفسها. ويدل عليه بشين فوق الحرف.

١٦) السابق، ٤/ ١٦٨.

١٧) قال سيبويه: «وهذا علامات: فللإشمام نقطة، وللذي أجري مجرى الجزم والإسكان الخاء، ولروم الحركة خط بين يدي الحرف، وللتضعيف الشين» (الكتاب، ٤/ ١٦٩). وفسر السيرافي ذلك بقوله: «أما جعله الخاء لما أجري مجرى الجزم والإسكان فلأن الخاء أول قولك خفيف؛ فدل به على السكون؛ لأنه خفيف. وأما جعله للتضعيف الشين فلأن الشين أول حرف في شديد؛ فدل به عليه؛ لأن الحرف مشدد. وأما النقطة للإشمام فلأن الإشمام أضعف من الروم. فجعل للإشمام نقطة، وللروم خطاً؛ لأن النقطة أنقص من الخط». (السابق، الصفحة نفسها، هامش ١).

١٨) أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع، تحقيق: محيي الدين رمضان (مجمع اللغة العربية/ دمشق، ١٩٧٤م). ١/ ١٢٢.

١٩) سيبويه، الكتاب، ٤/ ١٧١.

٢٠) أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، معاني القرآن، تحقيق: فائز فارس (ط ٢، الشركة الكويتية لصناعة الورق/ الكويت، ١٩٨١م). ٢/ ٣٨٢.

٢١) أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى أحمد النماس (ط ١، مط. المدني/ القاهرة، ١٩٨٧م). ٢/ ١٩٥-١٩٦.

٢٢) سيبويه، الكتاب، ٣/ ٩٤. ونجد لقول سيبويه صداء عند الجوهري الذي يذكر أن الحركة المشمة الحرف «لا يعتد بها حركة لضعفها. والحرف الذي فيه إشمام ساكن أو كالساكن». (الصحاح، ٥/ ١٩٦٢)، واستشهد ببيت سيبويه، ونقل عن سيبويه أنك لو اعتددت بحركة الإشمام لانكسر البيت. (السابق، الصفحة نفسها).

٢٣) أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي (ابن الجزري)، النشر في القراءات العشر، بعناية: علي محمد الضباع (المكتبة التجارية الكبرى، د.ت). ١/ ٢٩٦.

٢٤) لأن الإشمام الذي هو ضم الشفتين بلا صوت لا يكون إلا للضمة؛ فضم الشفتين صفة من صفاتها تمتاز بها. فلما ذكر أن هذا الإشمام في المخفوض أيضا استنتج منه ابن الجزري أنه استعمل المصطلح بمعنى الروم، وهذه طريقة الكوفيين. ولكن قد يكون الاستخدام على طريقة البصريين أيضا، أي حركة بلا صوت في المخفوض أيضا قال ابن يعيش: «وذهب الكوفيون إلى جواز الإشمام في المجرور قالوا: لأن الكسرة تكسر الشفتين كما أن الضمة تضمهما». انظر، شرح المفصل، ٩/ ٦٧، وانظر عبدالعزيز بن جمعة بن زيد، شرح ألفية ابن معطي، تحقيق: علي الشوملي (ط ١، مكتبة الخريجي/ القاهرة، ١٩٨٥م). ١/ ٢٦٦.

٢٥) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ١/ ٢٩٦.

٢٦) هكذا في النص المطبوع ولعل صحته: الأولى؛ لأن هذا ما يقتضيه الإدغام.

٢٧) عبد الله بن أحمد بن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي (ط ١، دار الغرب الإسلامي/ بيروت، ١٩٨٦م). ٢/ ٩٥٨

٢٨) الأخفش، معاني القرآن، ١/ ١٥٠.

٢٩) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٣٤٢

٣٠) أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف (ط ١، دار المعارف بمصر/ القاهرة، ١٩٧٢م). ١٤١-١٤٢.

٣١) أبو زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني (ط ٢، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ١٩٧٩م). ٨٩-٩٠.

٣٢) رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح الكافية في النحو (مطبعة الشركة الصحافية العثمانية ١٣١٠، صورته دار الكتب العلمية/ بيروت) ٢/ ٢٧٠-٢٧١.

٣٣) ابن أبي الربيع، البسيط، ٢/ ٩٥٩.

٣٤) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢/ ١٩٦.

٣٥) ابن أبي الربيع، البسيط، ٢/ ٩٥٩.

٣٦) الرضي، شرح الكافية، ٢/ ٢٧٠-٢٧١.

٣٧) الأخفش، معاني القرآن، ١/ ٤١.

٣٨) أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي (ط ١، عالم الكتب/ بيروت، ١٩٨٨م). ١/ ٨٧.

٣٩) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات، ١/ ١٢٢.

٤٠) الحسن بن قاسم المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان (ط ١، مكتبة الكليات الأزهرية/ القاهرة، ١٩٧٥م). ٢/ ٢٥.

٤١) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٢٣.

٤٢) السابق، الصفحة نفسها.

٤٣) الرضي، شرح الكافية، ٢/ ٢٧٠.

٤٤) يتسع مفهوم هذا المصطلح (الإمالة) ليدل على مطلق المماثلة غير التامة بين الأصوات: صامتة أو حركات، مثال ذلك نص سيبويه المذكور بعد هذا المصطلح، ونصي ابن مجاهد والداني الواردين في (٨)، ونجد عند أبي الفتح عثمان بن جني، في (سر صناعة الإعراب) تحقيق: حسن هنداوي (ط ١،

دار القلم/ دمشق، ١٩٨٥م). حديث عن إمالة الألف نحو الياء. انظر الصفحات ٢/ ٥٨٩، ٧٩٤، ٧٩٥. فالإمالة تطلق على مماثلة صامت لآخر مثل جهر الصاد بسبب جواره لمجهور، وتطلق على تقريب نطق الضمة من الكسرة، وعلى تقريب نطق الألف من الياء. على أنّ المشهور عند الإطلاق هو أن الإمالة هي إمالة الفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء.

٤٥) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٣٤٣.

٤٦) الفارسي، الحجة، ١/ ٢٥٩.

٤٧) السابق، ١/ ٢٦٠.

٤٨) السابق، الصفحة نفسها.

٤٩) يعود الفضل في تنبهي إلى استخدام هذا المصطلح بهذه الدلالة إلى ما ورد من إشارة إلى ذلك عند غانم قدوري الحمد. انظر كتابه: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد (ط ١، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية/ بغداد، ١٩٨٦م). ٥١١.

٥٠) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ١٠٥.

٥١) السابق، ١٠٦.

٥٢) السابق، ١٠٥-١٠٦.

٥٣) السابق، ١٠٦.

٥٤) هذه الطاء تختلف عن الطاء الشائعة في الاستخدام الحديث حتى في قراءة القرآن، ولكنها مسموعة إلى اليوم في اليمن، فهم ينطقون الطاء دالا مطبقة. انظر تفصيل الكلام على الطاء: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية (ط ٥، مكتبة الأنجلو المصرية/ القاهرة، ١٩٧٥م). ٦١-٦٣.

٥٥) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ١٠٧.

٥٦) أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار (مصطفى الحلبي/ القاهرة، ١٩٥٤م). ٢/ ١٤٤.

٥٧) أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، المقنع في رسم مصاحف الأمصار، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي (مكتبة الكليات الأزهرية/ القاهرة، ١٩٧٨م). ١٣٢.

٥٨) الرضي، شرح الكافية، ٢/ ٢٧٠-٢٧١.

٥٩) السابق، الصفحة نفسها.

٦٠) ابن أبي الربيع، البسيط، ٢/ ٩٥٨

٦١) المرادي، شرح الألفية، ٢/ ٢٥

٦٢) نظر مناقشة المحدثين هذه القضية مثل: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ٣٩، وكمال محمد بشر، دراسات في علم اللغة (دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٣م) ص ١٩١، وداود عبده، دراسات في علم أصوات العربية (مؤسسة الصباح، الكويت، د. ت) ص ٤٦ حاشية ٢

٦٣) أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي (ط ١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م) ٢/ ٥٢-٥٣

٦٤) حسام سعيد النعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني (وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م) ٢٣٧

٦٥) غالب فاضل المطلبي، في الأصوات اللغوية (وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٤م) ١٧٠

٦٦) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢/ ١٩٥-١٩٦.

٦٧) أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، التبصرة في القراءات، تحقيق محيي الدين رمضان (ط ١، معهد المخطوطات العربية، الكويت، ١٩٨٥م) ١٠٥

٦٨) ابن أبي الربيع، البسيط، ٢/ ٩٥٨

